



محضر جلسة لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

عدد 06

❖ تاريخ الاجتماع: الاثنين 26 نوفمبر 2018

جدول الاعمال:

- الاستماع إلى وزير الصحة حول مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2019.
- الاستماع الى جمعية "سفراء السلامة المرورية".

- الحضور:

- الحاضرون: 13
- المتغيبون: 06
- المعتذرون: 01

نهاية الجلسة: الساعة الثانية بعد الظهر

افتتاح الجلسة: الساعة العاشرة صباحا

أ- أعمال اللجنة:

عقدت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية جلسة يوم الاثنين 26 نوفمبر 2018 خصصتها للاستماع إلى وزير الصحة حول مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2019. إثر ذلك استمعت إلى ممثلين عن جمعية "سفراء السلامة المرورية".

❖ الاستماع إلى وزير الصحة:

استمعت اللجنة إلى السيد "عبد الرؤوف الشريف" وزير الصحة الذي تولى في مستهل الجلسة تقديم تحية تقدير إلى كافة الأعوان والإطارات العاملين بالوزارة مؤكداً أن الميزانية المخصصة لوزارة الصحة لا تسمح بالإيفاء بكافة متطلبات القطاع وأن اعتمادات الدفع المقترح ترسيمها لا تكفي لخلاص مستحقات المزودين المتخلدة بالذمة، كما لا تكفي للانطلاق في تجسيم المشاريع الجديدة خاصة بالنسبة لإدارتي البناء والتجهيز حيث تقدر المتخلدات بزمتهما حوالي 110 م د.

وأكد أنه رغم قلة الاعتمادات المرصودة ستسعى الوزارة إلى تطوير أدائها والارتقاء بالقطاع. وتولى السيد حلمي الجبالي مدير عام وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف تقديم عرض حول مشروع الميزانية للسنة المقبلة استعرض من خلاله التوجهات الاستراتيجية للوزارة، حيث بين أنه تم ضبط مشروع ميزانية وزارة الصحة لسنة 2019 في حدود 2055.3 م د دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات مقابل 1875.2 م د سنة 2018 أي بزيادة قدرها 180.1 م د. ويضاف إلى ذلك موارد أخرى قدرها 811.4 م د متأتية من الموارد الذاتية للمؤسسات بما في ذلك مساهمة الصندوق لتصبح جملة الميزانية 2866.7 م د مقابل 2645.7 م د في قانون المالية لسنة 2018 أي بزيادة 221.0 م د تمثل نسبة 8.4%.

كما أوضح أن برنامج الوزارة لسنة 2019 يركز على أربعة محاور أساسية كالتالي :

(1) تدعيم الوقاية :

حيث يقترح ترسيم برامج وقائية بكلفة 63.8 م د لتدعيم تنفيذ العديد من البرامج تتمحور

خاصة حول :

- ◀ دعم الصحة الإنجابية و النهوض بصحة الأم و الطفل.
 - ◀ مكافحة الأمراض غير السارية والمزمنة.
 - ◀ المحافظة على الأمن الصحي والوقاية من الأمراض السارية.
- (2) تقريب الخدمات وتحسين جودتها_ :**

سيتمّ العمل خلال سنة 2019 على :

- ✓ مواصلة برنامج دعم طب الاختصاص بالمناطق ذات الأولوية.
- ✓ انجاز مستشفيات متعدّدة الاختصاصات و مستشفيات جهوية بالجهات الداخلية.
- ✓ تنفيذ برنامج "الصحة عزيزة" لتدعيم الهياكل الصحية بالخط الأول عن طريق هبة من الاتحاد الأوروبي.
- ✓ إحداث 240 خطة مقيم في الطب مخصّصة للجهات ذات الأولوية.
- ✓ تكثيف الخدمات الطبية المتقلّبة من خلال توفير وحدات للإسعاف والإنعاش الطبي .

وفي إطار المشاريع المبرمجة اقترح ممثلو الوزارة اضافة مشروع اقتناء معجل خطي

ثاني لفائدة مستشفى مامي باريانة (وحدة معالجة الامراض السرطانية بكلفة 7.0 م د).

- (3) معالجة مديونية الهياكل الصحية :** تمثّل مديونية الهياكل الصحية بما في ذلك الصيدلية المركزية أهم عائق يحول دون تطوير الخدمات المسداة و الإيفاء بتعهدات الإدارة تجاه مختلف المزودين و لتقليص هذه الظاهرة ، سيتمّ العمل خلال سنة 2019 على :

- الترفيع في استخلاص مستحقات مختلف المؤسسات الاستشفائية بالخطين الثاني والثالث والصيدلية المركزية لدى الصندوق الوطني للتأمين على المرض.
- تفعيل صندوق دعم الصحة العمومية الذي يهدف إلى التكفل بجزء من النفقات بعنوان مجانية الخدمات أو بالتعريف المنخفضة .
- دعم النظام المعلوماتي لمزيد التحكم في استخلاص المداخيل الذاتية للمؤسسات.

(4) منظومة حوكمة أكثر فاعلية :

في هذا الإطار سيتمّ العمل على :

- ✓ تطوير المنظومة المعلوماتية الصحية بكلفة جمالية تقدر بـ116.0 م د(منها 83 م د عن طريق تمويل خارجي).

وستمكن هذه المنظومة من وضع و تطوير العديد من البرامج أهمها :

- إرساء الملف الطبي الرقمي.
- وضع منظومة أرشفة و تبادل الصور الطبية .
- تدعيم برنامج التوزيع الاسمي الفردي للأدوية ورقمته مسار الدواء.
- إرساء مشاريع نموذجية في الطب عن بعد.
- ✓ دعم البرمجة والتصرف التقديري في الموارد البشرية من خلال :
- تطوير منظومة التكوين.
- تحيين دليل إجراءات التصرف في الموارد البشرية.
- تصميم لوحات قيادة لمتابعة تطور عدد الأعوان و التحكم في كتلة الأجور.
- ✓ تطوير آليات قياس الجودة والتقييم .

إثر هذا التقديم تم فتح باب النقاش وتمحورت تدخلات السادة النواب حول عدد من المحاور

لعل أهمها:

- **نقص التجهيزات بالمستشفيات الجهوية:** تطرق عدد من المتدخلين إلى الوضعية المتردية للمستشفيات عامة والنقص الكبير في التجهيزات بالإضافة إلى غياب الصيانة، ودعا أعضاء اللجنة إلى ضرورة دعم الهياكل الصحية بالمعدات والتجهيزات الطبية وخاصة الحديثة منها وذات الجودة العالية وإحكام توزيعها بين المؤسسات الاستشفائية .
- **دعم طب الاختصاص والانتدابات الاستثنائية في قطاع الصحة:**

تساءل عدد من المتدخلين عن تقييم برنامج دعم طب الاختصاص بالجهات ذات الأولوية والذي انطلق بداية من شهر جانفي 2016 من خلال عقد اتفاقيات بين الأطباء المتطوعين والوزارة بهدف ضمان استمرارية الخدمات بالمستشفيات الداخلية. إضافة إلى أنّ وثيقة الميزانية احتوت على رصد اعتمادات بقيمة 13 م د لهذا البرنامج وتساءل المتدخلون عن تفاصيل هذا البرنامج.

كما أكد السادة النواب أنّ هذا الإشكال لا يهَمّ الجهات الداخلية فحسب وإنما يشمل حتى المستشفيات في المدن الكبرى والتي تعاني من نقص كبير في الإطار الطبي وغياب الهيكلة والتنظيم في الاقسام الاستعجالية بالخصوص وهو ما يتطلّب رؤية واضحة تتماشى مع استراتيجية إصلاح قطاع الصحة.

وطالب أعضاء اللجنة بإعطاء الأولوية في التعيينات للمؤسسات الاستشفائية المنجزة والتي بقيت مغلقة نظرا لنقص الإطارات شبه الطبية .

من جهة اخرى تمت الدعوة إلى ضرورة توعية الأعوان العاملين بالمستشفيات بضرورة احترام القانون مع الإشارة إلى عدم قدرة العديد من مديري المستشفيات على ضبط النظام واحترام التسلسل الاداري، كما تمت الدعوة إلى ضرورة تعيين مديرين جهويين قادرين على تحمّل المسؤولية وفرض النظام و ضرورة التصدي بصفة حازمة إلى التجاوزات .

وأشار البعض من النواب إلى أنّ عدد الانتدابات الاستثنائية بالقطاع الصحي والتي ستبلغ 1000 خطة لا تغطي الاحتياجات نظرا لوجود 1300 مغادرة على التقاعد دون تعويض مؤكّدين على أنه لا يمكن تطوير المنظومة الصحية في ظلّ النقص الكبير في الإطار الطبي وشبه الطبي داعين في هذا السياق إلى ضرورة اعادة توزيع الموارد البشرية التابعة لوزارة الصحة.

- **رقمنة المنظومة الصحية:** أكد أعضاء اللجنة على ضرورة تعميم رقمنة مسالك التوزيع صلب المستشفيات والمؤسسات الصحية خدمة للمواطن وتدعيما لقدرات المنظومة الصحية على تطوير أدائها وإرساء قواعد التصرف المبنية على الشفافية والنجاعة والفاعلية والحد من الفساد.

كما أشاد السادة النواب ببرنامج الانخراط صلب منظومة الفوترة الالكترونية بالصيدالية المركزية بما سيمكّن من متابعة مسار الأدوية الاستراتيجية وأدوية الأمراض المزمنة مما سيسمح من الحد من ظاهرة التهريب، إضافة الى رقمنة كلّ من الملف الطبي والوصفة الطبية الاسمية للمريض، قصد التمكن من التحكم في كلفة وتأمين الخدمات الصحية لكل مريض.

- **التصدّي إلى ظاهرة الإدمان:** أشار عدد من أعضاء اللجنة إلى استفحال هذه الظاهرة في الوسط المدرسي وفي صفوف الشباب مؤكّدين أنّ ذلك يتطلّب إنجاز مراكز معالجة الإدمان في مختلف

الولايات وتساءلوا عن مدى تقدّم أشغال تهيئة مركز " أمل" لعلاج الإدمان من المخدرات بجبل الوسط. كما اقترح عدد من النواب إمكانية إجراء الفحص على التلاميذ الذين يبدو عليهم سلوك مريب حتى يقع التفطن المبكر للإدمان.

- **دعم الطب الوقائي** : دعا أعضاء اللجنة في هذا السياق إلى ضرورة دعم البرامج الوطنية الموجهة للطب الوقائي بما يمكن من التصدي للأمراض السارية والمزمنة وضرورة التركيز على السلوكيات والعادات الغذائية ، كما تمّ التساؤل حول التلقيح ضد جرثومة المكورات الرئوية والتي تم تخصيص 18 م د له ولم يقع الشروع فيه بعد في مراكز الصحة العمومية رغم ان عدد من الأطباء في القطاع الخاص شرعوا في القيام بالتلقيح. كما تمّ التساؤل حول خطة الوزارة للوقاية من الأمراض السرطانية من خلال تكثيف حملات التشخيص المبكر.

- **النقص في مخزون الأدوية**: طالب المتدخلون توضيح مسألة النقص في مخزون الأدوية ومتابعة سوء التصرف في مسار توزيع الدواء داخل المستشفيات ، وضرورة ترشيد استهلاكها مبيّنين أنّ هذا النقص يعود بالأساس إلى ازمة الصناديق الاجتماعية وازمة الديون التي تعاني منها تجاه الصيدالية المركزية والمستشفيات.

كما تمّ التعرّض إلى النقص الكبير في الادوية السرطانية وتفاقم ظاهرة تهريبها ودعا المتدخلون الى تسخير كل الامكانيات للتصدي الى هذه الظاهرة .

- **مراجعة الخارطة الصحية** : أكدّ اعضاء اللجنة على ضرورة مراجعة الخارطة الصحية بهدف الحدّ من التفاوت بين الجهات وتوفير الخدمات الصحية لكافة المواطنين على حدّ السواء، و قد أكدّ احد المتدخلين أنّ ولاية صفاقس بها مستشفى جامعي وحيد مما يعرّضه إلى ضغط كبير أثر سلبا على تأطير الطلبة وعلى نوعية الخدمات.

كما تمّت الدعوة إلى تحويل مركز ساقية الدائر إلى مستشفى جامعي حتى يقع تخفيف الضغط على المستشفى الجامعي مع ضرورة اتمام إنجاز المستشفى الجامعي الجديد بولاية صفاقس والذي سيقع تمويله عن طريق هبة صينية.

كما أشار البعض إلى النقص الحاصل في الإطار شبه الطبي بالمستشفيات الجهوية بكلّ من سوسة والمنستير ومدنين وتطاوين وقابس وجندوبة.

وتمّ التأكيد على أنّ التمييز الإيجابي بين الجهات لا يعني تهميش المناطق الساحلية التي تعاني أيضا نقصا كبيرا في التجهيزات والإطارات الطبية.

- **تدعيم البنية الأساسية الصحية:** دعا المتدخلون إلى ضرورة بناء وتهيئة أقسام استشفائية جديدة بمختلف المؤسسات الصحية وبعث مراكز للصحة الأساسية على المستوى الجهوي والمحلي، وتساءل النواب عن برنامج الوزارة في هذا الصدد امام النقص الكبير في الموارد البشرية، كما تمّ التطرّق إلى وضعية أقسام الاستعجالي التي تعاني من نفس المشكل.

كما دعا أعضاء اللجنة إلى التسريع بتنقيح الأمر المتعلّق بتقسيم المناطق بالنسبة إلى الصيدليات والتسريع بإعداد الدراسات المتعلقة بقطاع الصحة والمدرجة بمخطط التنمية 2016-2020.

كما أشار النواب إلى تنامي حجم الطلبات على الخدمات الصحية وأنّ ذلك يتطلّب من الدولة توفير موارد مالية إضافية قصد تغطية حاجيات محدودي الدخل وذوي الاحتياجات الخصوصية والتقليص من العجز المالي الذي اصبحت تشهده جل المؤسسات الاستشفائية العمومية والرفع من جودة الخدمات الصحية المقدّمة عموما، داعين إلى الاسراع بإصدار الاوامر التطبيقية المتعلقة "بصندوق دعم الصحة العمومية".

وفي ردّه على مجمل هذه التداخلات، أكّد الوزير أنّ المنظومة الصحية في تونس تتطلّب العديد من الاصلاحات ولكن نظرا لضعف الاعتمادات المخصصة لهذه الميزانية فإنّه سيقع إعطاء الأوليّة لبعض المسائل الأكيدة التي لا يمكن تأجيلها، ومن ضمن ذلك مسألة معالجة النقص الكبير في الأدوية في المستشفيات العمومية وكذلك النقص في أطباء الاختصاص.

ولمعالجة ذلك فقد اتّفقت الوزارة مؤخرا مع المزوّدين على ضرورة توفير الأدوية بكامل المستشفيات العمومية مع بداية السنة الجديدة، كما ستعمل على استكمال المشاريع المعطلّة خلال هذه السنة مع إعطاء الأولوية في ذلك لمراكز الطب الاستعجالي ومراكز التوليد.

كما عبّر الوزير عن عزم الوزارة خلال السنة الحالية إيجاد الحلول الضرورية لتفادي النقص من الأطباء المبتجّين، وتدعيم الجهات الداخلية بما يلزم من أطباء الاختصاص مع توفير الحوافز اللازمة لتشجيعهم و تفادي خروجهم للعمل في القطاع الخاص.

وبالنسبة للتجهيزات الطبية فإنّ قلّة اعتمادات الوزارة تجعلها غير قادرة على تلبية جميع حاجيات المستشفيات العمومية، وبالرغم من ذلك فسيقع العمل على إصلاح العديد من آلات التصوير بالأشعة وآلات التصوير بالرنين المغناطيسي وآلات المفراس في العديد من المستشفيات، وتطرّق الوزير في هذا الصدد إلى أنّ المشكلة الأساسية في تعطّب العمل ببعض هذه التجهيزات يكمن في غياب مبادئ الحوكمة الرشيدة وتفشي الفساد وهو ما ستعمل الوزارة على تجاوزه في أقرب وقت ممكن، مؤكّدا على أنّ العديد من التجهيزات هي في الحقيقة غير معطّبة وقد برمجت الوزارة خلال هذه السنة ادخال الرقمنة الالكترونية للعديد من المستشفيات خاصة الجامعية منها حتى تتمكّن من إجراء الرقابة عن بعد على كيفة إدارة وتسيير هذه التجهيزات.

كما أكّد الوزير على عزم الوزارة دعم العديد من الجهات الداخلية بالتجهيزات الضرورية ومنها ولاية قابس وولاية تطاوين.

وبالنسبة لمراكز الطب الاستعجالي فقد بيّن أنّ ذلك يدخل ضمن أولويات الوزارة ولذلك سيقع حلّ الاشكال في عديد الجهات، كما سيقع العمل على توفير الإطار الطبي اللازم لمركز الطب الاستعجالي بجربة حتى يبدأ هذه السنة في العمل.

أمّا عن مراكز معالجة الإدمان فبيّن أنّ الاعتمادات الحالية للوزارة لا تسمح بفتح مراكز جديدة لمكافحة هذه الظاهرة، ولكنّ الوزارة ستعمل على أن يدخل مركز صفاقس حيز العمل خلال هذه السنة.

وتطرّق الوزير كذلك إلى تراكم الديون على وزارة الصحة لتصل إلى حوالي 80 م د في باب التجهيز والبنائات بينما لا تستطيع الوزارة استرجاع متخلّذاتها من الديون لدى المؤسسات الأخرى، وفي هذا الصدد ستعمل بالتنسيق مع وزير الشؤون الاجتماعية على أن يتكفّل الصندوق الوطني

للتأمين على المرض بخلص وزارة الصحة بصفة منتظمة بداية من جانفي 2019 مع إعادة جدولة الديون القديمة.

أما عن النقص الكبير في الأطباء والأعوان فيبين أنه تمّ خلال هذه الميزانية الترخيص فقط في انتداب 1000 عون فقط بينما بلغت الشغورات منذ سنة 2017 بسبب الإحالة على التقاعد حوالي 4000 ولا يمكن للأعوان الذين سيقع انتدابهم أن يقوموا بسدّ كلّ تلك الشغورات لذلك ستطالب الوزارة بتدعيمها بـ 1000 عون إضافي.

كما أكدّ الوزير على رغبة الوزارة في إرجاع العمل بنظام المناولة حتى يقع القضاء على مشكلة تردّي خدمات التنظيف والحراسة بالمؤسسات الاستشفائية، وهو أمر ستقع مناقشته مع رئاسة الحكومة ومع الاتحاد العام التونسي للشغل في أقرب وقت ممكن.

وفي ما يتعلّق بمشكلة انتداب الصيادلة الشبان فقد بيّن أنّ الوزارة خيرت تأجيل حسم الموضوع إلى حدود شهر جانفي 2019 حتى يقع إيجاد الحلول الجذرية لملف الصيادلة ولا يقع التسرّع بفتح باب الانتداب حاليا دون دراسة الأمر بشكل جذري.

كما أكدّ الوزير على عزمه إجراء مقابلة مع المديرين الجهويين للصحة لحنّهم على العمل بصفة أكثر جدية وعدم الخلط بين وظيفتهم النبيلة المتمثّلة في النهوض بالقطاع الصحي وبعض المواضيع الأخرى مثل ممارسة العمل السياسي التي يمكن أن تجد لها إطارا آخر خارج العمل في الميدان الصحي.

وفي ردّه على مسألة تفشّي الأمراض السرطانية في الآونة الأخيرة فقد أشار إلى أنّ هذه الأمراض هي بطبيعتها في نموّ متزايد باعتبار تغيير نمط المعيشة من جهة وباعتبار تطوّر مسألة التشخيص حيث لم يكن في السابق من السهل اكتشاف وجودها مما أدّى الى عديد حالات الوفيات التي يكن من الممكن وقتها التعرف على أسبابها، ولكن رغم ذلك تعمل الوزارة على الحد من انتشاره عن طريق تكثيف البرامج التحسيسية بأهمية الكشف المبكر كما تعمل على تركيز المصالح المختصة بمعالجته وتقريبها من المرضى مع تحمل التكلفة الباهضة للأدوية في هذا المجال، وتشير الأرقام في هذا الصدد إلى أنّ سرطان المعدة في تونس قد تراجع بنسبة 18.5%.

كما أفاد أنّ الوزارة تسعى إلى استكمال تجهيز مستشفى صفاقس الذي وقع تمويله عن طريق هبة من جمهورية الصين ولكنه الى حد الآن لا زال مجهزا ب 62% فقط ولا يزال غير مهيبئ للاستعمال، وستعمل الوزارة على أن تتمّ تهيئته خلال هذه السنة.

❖ الاستماع إلى ممثلي جمعية "سفراء السلامة المرورية":

استمعت اللجنة إلى ممثلي جمعية "سفراء السلامة المرورية" الذين دعوا إلى ضرورة اعتماد أحكام تنظيمية جديدة ضمن مجلة الطرقات من شأنها أن تراعي حقّ الكفيف وضعيف البصر في اجتياز الطريق العمومي دون التعرّض إلى المخاطر، وذلك من خلال وضع أحكام قانونية تفرض وضع العلامات والاشارات والتجهيزات الضرورية لتحقيق ذلك و تفرض احترامها من طرف بقية المواطنين.

وقد تفاعل السيدات والسادة أعضاء اللجنة إيجابيا مع هذه المقترحات مؤكّدين حرصهم على حماية مصالح ذوي الحاجيات الخصوصية وعملهم المستمر على إيجاد الحلول الضرورية لجميع الاشكاليات التي يعانون منها، و مبيّنين في هذا الإطار أن اللجنة ستأخذ جميع هذه الملاحظات والتوصيات بعين الاعتبار في دراستها لمقترحات ومشاريع القوانين المعروضة عليها.

مقرّرة اللجنة

أميرة زوكاري

رئيس اللجنة

سهيل العلوي